

عقوبة الأعدام

رأى الفرير روكو وزير حقانية إيطاليا

للأستاذ محمود خيرت

في سنة ١٨٥١ ساق بعض الحراس الفرنسيين شاباً في المقدم الثالث من عمره الى القفلة تنفيذاً للحكم الصادر عليه . وما كاد يقترب منها وتقع عليها عيناه حتى اضطرب وُجُنَّ ، فوقف وكأنه تستمر في الأرض ، وأخذ الحراس يدفعونه اليها دفعاً ، وهو يقاومهم مقاومة الجبار اليائس ، وكأنت واقفاً الجسم مفتول الساعدين قوى المضلات

وكان الناس من حولهم ينظرون الى هذا الصراع بين قوتين غير متعادلتين تريد إحداها للأخرى الموت ، وتريد هذه لنفسها الحياة . حتى إذا مضت على ذلك نحو ساعة والحراس كلما تقدموا به نحو القفلة خطوة رجح هو بهم الى الوراء خطوتين ، خارت قواهم ولم يجيدوا خيراً من أن يعودوا أدراجهم به ، والناس يظنون أن الأمر وقف عند هذا الحد ، وكأن كابوساً ارتقع عن صدورهم بعد ما رأوه من هول الموقف ، وما كان إلا صراعاً عنيفاً بين حياة وموت . ولكن الجنود عادوا به في المساء بعد أن ضاعفوا عددهم ، وبعد أن أحكموا وثاقه حيث نفذوا الحكم فيه وكان من بين من حضروا هذا المشهد الثير شارل هوجو ، وكان من أنصار إلغاء عقوبة الأعدام ، فوصف ما رآه وأفاض في شناعته بجريدة الحادث (Evénement) ولكن النائب العام وجه اليه هو ومدير الجريدة تهمة تممّد احتقار القانون

أما شارل فقد كان الذي تولى الدفاع عنه أبوه فكتور هوجو الكاتب الكبير ، وإذا ذكرنا فكتور هوجو فقد ذكرنا قوة الجنان ، وسحر البيان ، وذلاقة اللسان ، ولاسيما أنه إنما كان يدافع عن ولده وفلذة كبده ، حتى أنه قال في بعض ما تناول دفاعه : « أنا المجرم دون والدي ، لأنى أنا الذى وقتته هذا الموقف ، وكنت من خمس وعشرين سنة لا آلو جهداً في محاربة عقوبة الأعدام . وقد عز على ألا أكون نصيراً للحياة البشرية أطلب احترامها

والأبقاء عليها ، منادياً بذلك في كل وقت وعند كل مقام بأعلى صوتى وعلمى فى ، لأن عقوبة الأعدام بقية من بقايا الدم بالدم شريمة الوحشية الأولى » (١)

وقد كان هناك غير فكتور هوجو كثيرون من أنصار هذه العقيدة ، وأكبر حججهم في شناعة هذه العقوبة أن إعدام المجرمين فوق أنه مناف لقواعد الرحمة ، وأن العقوبة يجب أن يراعى فيها الإصلاح لا الانتقام ، فان منظره يقسّى قلوب الناس ، ويبدد فيها بذور الغلظة والتوحش

ولكن كيف نسى هؤلاء المفكرون أن الثورة الفرنسية نفسها التي قررت حقوق الانسان ، والتي يشيد بذكرها فكتور هوجو وغيره لم تقم إلا على الدم ، وكيف يريدون أن تشمل السفاكين رحمة القانون وقد واطوا بأقدامهم هذه الرحمة وهم يقتلون ألا إن شريمة الدم بالدم ، لم تكن أترأ من آثار الوحشية الأولى ، وإنما كانت سبيلاً شريفاً من أسباب العدل ، وأترأ محموداً من آثار الرحمة لا بالمجرمين ولكن بالناس أجمعين

إن طبيعة الحياة نفسها تقضى بتر العضو الفاسد من الجسد حتى لا يتعدى فساده اليه ، فكيف تقبل هذا في الجسم الواحد ولا تقبله في جسم المجتمع كله ، بل إن أبسط قواعد الفهم تربأ بنا أن نسلم أن إفلات المجرم من حكم القانون لا يشجعه على السير في شروره وقد استمرأ طعم المدوان وأمن غوائل العقوبة وعلى كل حال فان عقوبة الأعدام برغم محاولة هؤلاء الأنصار لاتزال قائمة ، مع أنها أبطلت في فرنسا مرة ، وفي إيطاليا بعدها مرة أخرى . ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ... ولكم في القصص حياة يا أولى الألباب

ومع ذلك فهنا رأى السيو الفريد روكو بصد هذا البحث ، وحسبنا أنه من أعة التشريع في إيطاليا ، وهو وزير حقانيتها قال : « لما أن كانت إيطاليا من أندر الدول التي أُلْمِتْ عقوبة الأعدام سألتني كثيرون عما إذا كان القاؤها عاد بالفائدة على مجتمعنا ؟ وقبل أن أخوض في الرد على السائلين أسجل هذا الحادث الغريب ، وهو أننا أخذنا هذا التشريع عن الفرنسيين برغم

(١) راجع هنا الدفاع في ص ٤٣٦ من كتاب « قبل المنى » طبعة تلون ياريس

ذلك لأن لكل عقوبة بشرية دائماً وجهين يجب ملاحظتهما
 فاذا ما نظرنا إلى الجريمة من حيث الفرد الذي أقدم عليها في
 ذاته كان ماذهب إليه لبروزو من عدم قيام المسؤولية الجنائية
 بسبب ما يحيط به مقبولاً ، لأنه وإن كان حراً فيما فعل إلا أنه
 ماكان في مقدوره أن يفلت من تأثير الأسباب الباطنة الراسخة
 فيه . وفي هذا الموقف يجب اعتبار العقوبة كوسيلة من وسائل
 إصلاحه لا كمقوبة يراعى أن يتساوى أثرها مع أثر الجرم الذي
 أقدم عليه . وفي الواقع كيف يسوغ لك أن تعدم شخصاً كان في
 جرم تحت سلطان قانون الوراثة ، أو تأثير البيئة ، أو كانت نفسه
 فقيرة من أسباب التهذيب والتربية ، بغیر أن تكون قاسياً عليه
 بعيداً عن إنصافه ؟

أما إذا اعتبرناه عضواً في جسم المجتمع الذي يعيش فيه ،
 فواخذته على هذا الاعتبار يجب أن يكون لها صفة العقوبة التي
 يستحقها وإن كانت صارمة

وإذا سألتني الآن رأبي في ضرورة عقوبة الأعدام ، أجيئك
 بأنها يمكن أن تكون كذلك في أغلب الأحوال . بل إنني لأعلم
 أن كثيراً من الجرائم الوحشية التي تستحق الأعدام كان يمكن
 ألا تقع لو أن هذه العقوبة الشديدة قائمة كالجرائم التي تقع
 من الفوضويين

وقد ذكرني هذا البحث بمحاثة ضمنها القصصى الفرنسى
 جول فيرن في احد كتبه تلتخص في أن بعض المهاجرين كادوا
 يفرقون على مقربة من إحدى جزر المحيط الهادى ، ولم يكن على
 ظهرها غير فيلسوف فوضوى نفر من العالم وفر منه إليها . فلما
 أقبلوا عليه أكرمهم ودعاهم إلى اعتناق مذهبه . ولكن أسباب
 الحياة تعبرت بعد قليل ودب الخلاف فيما بينهم ، فلم ير لنشر السلام
 بينهم إلا أن يفرض عليهم إرادته فرضاً فكان مثله فيهم كمثل
 الحاكم المتبد (ديكتاتور)

وهذه الناية لاتبعد عن نظرتي في العقوبة كثيراً ، فالأحكام
 التي يقررها قانوننا الجنائى أشبه بهذا الحاكم ، بغيرها لا يكون
 هناك أمن على الحياة ، وإنما تكون الفوضى ... »

محمود خميرت
 بقلم قضايا المالية

أنهم بعد أن جربوه عدلوا عنه للنتائج الخطيرة التي ترتبت عليه .
 أخذناه عنهم على سبيل التجربة نحن أيضاً ، وكان ذلك في عهد لم
 يكن يخطر ببالنا قيام نظام الفاشستية فيما بعد ، وعلى كل حال
 فان هذا الإصلاح الذي فكر الشارع الايطالى في إدخاله على
 قوانيننا الجنائية لم يجرنا إلى الفشل الذي أصاب جيراننا من
 إدخاله على قوانينهم

ولكن يلاحظ أن هبوط نسبة الجرائم بعد هذا التمديل
 لا يمكن في الواقع لرجاعه إلى مجرد إلغاء هذه العقوبة ونحن نرى
 انخفاضها في كثير من البلدان التي جرت قوانينها على إعدام القتل
 على أننا مع ذلك غير آسفين لسنّ تشريع كهذا هو مما لا شك
 فيه انجاء محمود نحو الفرق بالانسانية . بل إن أنصاره عندما لم يحذوا
 حذو روسبير التي أرسل كما نعلم آلاف الأبرياء إلى المقصلة ، وهو
 هو الذي كان يشيد بذكره ويمتدح بقاء عقوبة الأعدام ضرباً من
 ضروب الوحشية

وقد دل إحصاء عدد الجرائم التي كانت تستوجب هذه
 العقوبة بعد الحرب الكبرى على اطراد في هبوط النسبة التي
 أشرنا إليها ، فان عدد حوادث القتل من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٢٠
 ينيف على ستة آلاف حادثة ، ولكن هذا العدد هبط في السنة
 الأخيرة إلى أكثر بقليل من ألفين ، إلا أن جزءاً كبيراً من هذا
 العدد الأخير يتعلق بالجرائم التي لا يمكن لأية عقوبة مهما كانت من
 الشدة أن تحول دون وقوعها كالجرائم التي أساسها الشهوات
 الشائرة وما يترتب عليها « crimes passionnels » كما يسميها
 الفرنسيون ، لأنها بطبيعتها لامناص من وقوعها ؛ فالرجال والنساء
 إذا لدغتهم الفيرة أو خدعوا في حب وجدوا كل شيء تقع عيونهم
 عليه مصبوغاً بالدم ، فلا يلبثون أن يندفعوا إلى الأثم مهما وقفت
 بينه وبينهم كل عقوبات الدنيا ، حتى ان حلتى محاكم البلدان
 اللاتينية أصبحوا على اعتقاد ثابت بأن هذه الجرائم لا يمكن
 تجنبها ؛ ولذلك فهم يقضون في الغالب ببراءة من يساقون إلى
 ارتكابها . على أنني وإن كنت أميل إلى هذا الاتجاه — لأن
 هذه الجرائم لا تخلو دائماً من ظروف مخففة تحيط بها — إلا أنني
 أرى أن تعليل هذه الأحكام دائماً باضطراب الحواس عند ارتكابها
 فيه كثير من التلطف